إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 09/347
للنشر الفوري
٤ أكتوبر ٢٠٠٩

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية
المنبثقة عن مجلس محافظي صندوق النقد الدولي

عقدت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية اجتماعها العشرين بتاريخ ٤ أكتوبر ٢٠٠٩ في اسطنبول برئاسة الدكتور يوسف بطرس غالي، وزير مالية مصر.

السياسات القابلة للاستمرار من أجل التعافي الاقتصادي والاستقرار المالي

١- **بدأت الإجراءات الحاسمة والمنسقة على مستوى السياسات تنم عن دلائل تعاف مبكر.** ونحن ملتزمون بالحفاظ على السياسات الداعمة في مجال المالية العامة والمجال النقدي والقطاع المالي إلى أن يتم تأمين التعافي الدائم، وأن نظل على استعداد لاتخاذ ما يلزم من إجراءات إضافية لإنعاش الائتمان، واستعادة الوظائف التي فُقِدت، والقضاء على الانتكاسات التي حدثت في مجال الحد من الفقر. ونؤكد ضرورة استكمال الإصلاحات المتفق عليها في القطاع المالي والقواعد التنظيمية دون تأخير. ونؤكد مجددا مسؤوليتنا المشتركة عن تجنب الحمائية بكافة أشكالها. ومن الأهمية بمكان أيضا مواصلة الدعم الدولي لجهود البلدان منخفضة الدخل من أجل تنفيذ خططها الإنمائية طويلة الأجل ومكافحة الفقر، والاستمرار في مراقبة تأثير الأزمة على هذه الاقتصادات.

٢- **ونرحب بنتائج قمة مجموعة العشرين التي عقدت في بيتسبرغ ونؤيد التزامها بوضع سياسات مفصلة لتحقيق نمو قوي ومتوازن وقابل للاستمرار في الاقتصاد العالمي.** واستكمالا للدور المحوري الذي يؤديه الصندوق في مجال الرقابة الثنائية والرقابة متعددة الأطراف، ندعو الصندوق إلى معاونة مجموعة العشرين في إجراء تقييم متبادل بين أعضائها بإجراء تحليل استطلاعي لمدى توافق سياساتها مجتمعة مع هدف إرساء الاقتصاد العالمي على مسارات أكثر استمرارية وتوازنا. وسوف نواصل اليقظة المستمرة لمنع

تجاوزات القطاع المالي وعودة تراكم الاختلالات العالمية غير القابلة للاستمرار. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تعمل البلدان جميعا على تنشيط برامجها القائمة للإصلاح الهيكلي بدعم من السياسات السليمة في مجالات المالية العامة والشؤون النقدية وسعر الصرف والقطاع المالي. ونتطلع إلى تلقي تقارير حول آخر المستجدات في هذه الجهود بحلول موعد اجتماعنا القادم.

٣- **ومع زيادة عمق التعافي الجاري، نلتزم بالعمل معا لرسم استراتيجيات خروج مفصلة ومنسقة وموثوقة** لسحب الدعم الحكومي للقطاع المالي، واتباع منهج منظم في وقف الدعم المقدم من السياسة النقدية، وتصحيح أوضاع المالية العامة على النحو المطلوب كأساس لاستمراريتها في المدى الطويل. وندعو الصندوق إلى الانتهاء بحلول موعد اجتماعنا القادم من وضع مبادئ لاستراتيجيات خروج منظمة وتعاونية تأخذ في اعتبارها خصوصيات البلدان الأعضاء، وإلى تقديم المشورة بشأن وضع سياسات الخروج وتحقيق الاتساق بينها وبين هدف التعافي العالمي والاستقرار المالي والاقتصادي الكلي.

إصلاحات الحوكمة

٤- **يشكل إصلاح الحصص مطلبا حاسما لتعزيز شرعية الصندوق ورفع فعاليته.** ونؤكد أن الصندوق مؤسسة تقوم على الحصص وينبغي أن تظل قائمة عليها. ونقر بأن توزيع الأنصبة من مجموع الحصص ينبغي أن يعكس الأوزان النسبية لأعضاء الصندوق في الاقتصاد العالمي، وهي أوزان شهدت تغيرا كبيرا مع النمو القوي الذي حققته بلدان الأسواق الصاعدة الديناميكية والبلدان النامية. وفي هذا السياق، نؤيد إحداث تغير في الحصص لصالح بلدان الأسواق الصاعدة الديناميكية والبلدان النامية عن طريق تحويل ما لا يقل عن ٥% من أنصبة البلدان الممثلة بالزيادة إلى البلدان قاصرة التمثيل باستخدام صيغة الحصص الحالية كأساس لبدء العمل. ونحن ملتزمون أيضا بحماية الحصص التصويتية لأفقر البلدان الأعضاء. ونحث كافة الأعضاء على التعجيل بالموافقة على الإصلاحات المعلقة في نظام الحصص والأصوات و التي تم الاتفاق عليها في عام ٢٠٠٨. وندعو المجلس التنفيذي إلى استكمال المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص في الموعد المستهدف المتفق عليه، أي بحلول يناير ٢٠١١. ونطلب إلى الصندوق أن يعد تقريرا عن التقدم المحرز في هذه المجالات لتقديمه في اجتماعنا القادم.

٥- **ونتقدم بالشكر إلى المجلس التنفيذي على تقريره المعني بإصلاحات نظام الحوكمة في الصندوق.** ونطلب إليه مواصلة بحث إصلاحات الحوكمة بكل أشكالها. وسوف يقوم المجلس التنفيذي بإعداد تقرير عن التقدم المُحرز في هذه القضايا لعرضه على اجتماعنا القادم. وننوي أن نعتمد في اجتماعنا القادم عملية لاختيار إدارة الصندوق العليا على أساس من العلنية والجدارة والشفافية في اجتماعنا القادم.

رقابة الصندوق والصلاحيات المنوطة به

٦- **اتُّخذت خطوات مهمة لتعزيز دور الصندوق في مجال الرقابة،** بما في ذلك إطلاق عملية الإنذار المبكر المشتركة بين الصندوق ومجلس الاستقرار المالي، إلى جانب الجهود الجارية لتحسين تحليلات القطاع المالي والتحليلات القُطْرية المقارنة. ونطلب إلى الصندوق الإسراع في بدء تنفيذ الإطار المرن الجديد لبرنامج تقييم القطاع المالي (FSAP)، والتأكد من قدرته على إتاحة رقابة مالية واقتصادية كلية أكثر فعالية وأكثر اندماجا في أعمال الرقابة الثنائية. ومما يسهم في فعالية الرقابة المالية والاقتصادية الكلية إجراء عمليات مراجعة وتحديث منتظمة لبرامج تقييم القطاع المالي، لا سيما في البلدان المؤثرة نظاميا. وإننا نشجع مواصلة تعزيز الرقابة القُطْرية والإقليمية ومتعددة الأطراف، ونتطلع إلى مراجعة وتعزيز سياسة الشفافية المعتمدة لدى الصندوق. ونؤيد "أولويات الرقابة" التي تم تحديثها، وندعو الأعضاء إلى التعاون مع الصندوق في تحقيق أهدافه.

٧- **وبشكل أعمّ، أوضحت الأزمة أن الوقت قد حان لإجراء تقييم آخر للصلاحيات المنوطة بالصندوق.** وندعو الصندوق إلى مراجعة صلاحياته بحيث تغطي كل أنواع السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات القطاع المالي المؤثرة على الاستقرار العالمي، وعرض تقرير في هذا الخصوص على اللجنة في موعد الاجتماعات السنوية القادمة.

التمويل المقدم من الصندوق والسيولة الدولية

٨- **نتقدم بالشكر إلى الأعضاء الذين تعهدوا بتقديم موارد مؤقتة للصندوق، مما أتاح زيادة قدرة الصندوق على الإقراض بمقدار يتجاوز ثلاثة أضعاف من أجل مواجهة الأزمة،** ونرحب بالاتفاق المتوقع على شكل جديد أكثر مرونة تتحول إليه الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) بعد زيادة مواردها بأكثر من ٥٠٠ دولار أمريكي، ومن المقرر مراجعته في ضوء ما تخلص إليه المراجعة العامة الرابعة عشر للحصص. وفي سياق هذه المراجعة، ينبغي أن ينظر الصندوق في الحجم والتكوين المناسبين لموارده المطلوبة من أجل حماية قدرته على تلبية احتياجات أعضائه في الأجل الطويل، بما يتسق مع وضع الصندوق كمؤسسة تقوم على الحصص. ونتطلع إلى مناقشة حجم الزيادة الكلية في الحصص، والتي تساعد أيضا على تيسير التغييرات المزمعة في أنصبة الحصص.

٩- **ونشيد بجهود الصندوق الابتكارية لتحسين شبكات الأمان المالي في البلدان الأعضاء.** وقد ساهم في استعادة الثقة قيام الصندوق بتقديم الدعم المالي لعدد كبير من البلدان الأعضاء، وكذلك توزيعه مخصصات من حقوق السحب الخاصة بلغت قيمتها ٢٣٨ مليار دولار أمريكي. وكان خط الائتمان المرن (FCL) على وجه الخصوص مصدرا مهما لدعم عدد من اقتصادات السوق الصاعدة. وفي الوقت نفسه، أدت زيادة الدعم المقدم بشروط ميسرة إلى إتاحة حيز إضافي لانتهاج سياسات معاكسة لاتجاهات الدورة الاقتصادية في البلدان منخفضة الدخل.

١٠- **وينبغي أن يواصل الصندوق تعزيز قدرته على مساعدة أعضائه على التعامل مع مشكلات ميزان المدفوعات ــ بما في ذلك التقلب المالي ــ والحد من الحاجة المتصورة لمراكمة احتياطيات مفرطة.** ونطلب إلى الصندوق أن يدرس دوره التمويلي المستقبلي وأن يعد تقريرا في هذا الخصوص في موعد لا يتجاوز الاجتماعات السنوية القادمة. واستثمارا للنجاح الذي حققه خط الائتمان المرن واتفاقات التمويل الوقائي عالي الموارد، ينبغي أن تنظر هذه الدراسة فيما إذا كانت هناك ضرورة لتقوية أدوات التمويل وما إذا كان ذلك من شأنه إتاحة بدائل موثوقة للتأمين الذاتي، مع الحفاظ على الضمانات الوقائية الكافية. وندعو الصندوق أيضا إلى دراسة خيارات السياسة الأخرى لتشجيع الاستقرار العالمي طويل الأجل وسلامة عمل النظام النقدي الدولي.

١١- **ونرحب بالإصلاح الشامل لإطار الإقراض الميسر المعتمد لدى الصندوق** وبالتزام الصندوق بزيادة هذا الإقراض إلى أكثر من الضِعْف ونعتبرها خطوات كبيرة، حيث ستساعد على تلبية احتياجات التمويل المتزايدة لدى البلدان منخفضة الدخل، مع مراعاة إبقاء الديون في مستوى يمكن الاستمرار في تحمله. ونتطلع إلى التنفيذ الكامل لنموذج الدخل الجديد، بما في ذلك الاتفاق على عمليات بيع الذهب والالتزام بتقديم موارد دعم إضافية. كذلك نرحب بما تعهد به بعض البلدان الأعضاء من تقديم موارد إضافية لأغراض الإقراض والدعم المالي. ونحث كل البلدان الأخرى التي يُحتمل أن تساهم في هذه الجهود على التعجيل بزيادة مساهماتها لهذين الغرضين بغية توفير الموارد الكافية للزيادة المتفق عليها في أنشطة الإقراض الميسر التي يضطلع بها الصندوق.

١٢- وسوف يُعقد الاجتماع القادم للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في واشنطن العاصمة بتاريخ ٢٤ إبريل ٢٠١٠، على أن يعقد المندوبون اجتماعا تحضيريا سابقا على هذا الاجتماع لحصر ما تحقق من تقدم حتى ذلك الحين.

اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية

قائمة الحضور

٤ أكتوبر ٢٠٠٩

رئيس اللجنة

يوسف بطرس غالي

المدير العام

دومينيك ستراوس–كان

الأعضاء أو المناوبون

إبراهيم العساف، وزير المالية، المملكة العربية السعودية
عبيد حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية، دولة الإمارات العربية المتحدة
آندريش بوري، وزير المالية، السويد
فاوتر بوس، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية، هولندا
أمادو بودو، وزير الاقتصاد والمالية العامة، الأرجنتين
أليستير دارلينغ، وزير الخزانة، المملكة المتحدة
جيمس مايكل فلاهيرتي، وزير المالية، كندا
هيروهيسا فوجي، وزير المالية، اليابان
تيموثي غايثنر، وزير الخزانة، الولايات المتحدة الأمريكية
برافين غوردان، وزير المالية، جنوب إفريقيا
ألكسي كودرين، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية، الاتحاد الروسي
كريستين لاغارد، وزيرة الاقتصاد والصناعة والعمل، فرنسا
محمد لقصاصي، محافظ بنك الجزائر المركزي
بليز لويمبيه، وزير الاقتصاد والمالية والميزانية وبرامج الاستثمار والخصخصة، غابون
غويدو مانتيغا، وزير المالية، البرازيل
هانز–رودولف ميرز، رئيس المجلس الاتحادي السويسري ووزير المالية، سويسرا

براناب موخرجي، وزير المالية، الهند
دارمين ناسوشن، نائب محافظ بنك إندونيسيا المركزي
ديدييه رايندرز، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية، بلجيكا
إيلينا سالغادو ميندیز، النائبة الثانية لرئيس الوزراء ووزيرة الاقتصاد والمالية، إسبانيا
يورغ أسموسين، سكرتير الدولة، وزارة المالية الاتحادية الألمانية
(مناوبا عن بير شتاينبروك، وزير المالية، ألمانيا)
جوليو تريمونتي، وزير الاقتصاد والمالية، إيطاليا
جونغ–هيون يون، وزير الاستراتيجية والمالية، كوريا
يي غانغ، نائب محافظ البنك المركزي الصيني
(مناوبا عن تشو شياو تشوان، محافظ البنك المركزي الصيني)

المراقبون

محمد أليبور–جدي، رئيس إدارة الدراسات البترولية، منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)
يواكين ألمونيا، المفوض الأوروبي للشؤون الاقتصادية والنقدية، المفوضية الأوروبية
أوغستين كارستينز، رئيس لجنة التنمية المشتركة
هايما كاروانا، المدير العام، بنك التسويات الدولية
بيتكو دراغانوف، نائب أمين عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)
ماريو دراغي، رئيس مجلس الاستقرار المالي
إينجيل غوريا، الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
جومو كوامي سوندارام، الأمين العام المساعد لشؤون التنمية الاقتصادية، منظمة الأمم المتحدة
باسكال لامي، مدير عام منظمة التجارة العالمية
ستيفن بيرسي، مدير إدارة تكامل السياسات/الإحصاءات ومستشار أول لمدير عام منظمة العمل الدولية
جون كلود تريشيه، رئيس البنك المركزي الأوروبي
روبرت زيليك، رئيس مجموعة البنك الدولي.